آثر تطبيق المحاسبة عن القيمة العادلة على مؤشرات الأداء المالية في البنوك التجارية مع دراسة ميدانية

د. احمد حسن توفيق حسن
أستاذ مساعد المحاسبة – كلية إدارة الاعمال – جامعة شقرا ء
مدرس المحاسبة ـ معهد المستقبل العالي للدراسات التكنولوجية المتخصصة

المستخلص : ـ

هدف هذا البحث الى التعرف على آثر تطبيق المحاسبة عن القيمة العادلة على مؤشرات الأداء المالية في البنوك التجارية المصرية . ولتحقيق هذا الهدف تم تصميم أستبانه وزعت على عينه عشوائية مكونه من (320) مفردة من اعضاء مجلس الادارة ، و رؤوساء الاقسام ، و المديرين بفروع البنوك محل الدراسة ، تم استرداد (256) استبانه صالحة لغايات اجراء التحليل بنسبة استرداد 80%. وبعد اجراء التحليل الاحصائي واختبار الفرضيات توصل البحث الى مجموعة من النتائج اهمها : أن القياس على أساس القيمة العادلة بالبنوك التجارية يؤدي إلى توفر مؤشرات مالية تعكس الواقع الفعلي، ويزيد من شفافيتها وفعاليتها في تقديم المعلومات المناسبة لمستخدمي المعلومات المالية في ترشيد إتخاذ القرارات. كما ان هناك علاقة قوية بين تطبيق المحاسبة عن القيمة العادلة بالبنوك التجارية وبين جودة مؤشرات الاداء المالي لها. وان تطبيق مفهوم القية العادلة فى البنوك التجارية يؤدى الى ارتفاع دقه حساب مؤشرات الاداء المالي بها (الربحية ، السيولة ، مخاطر الاستثمار ، كفاية راس المال) لمعاملتها لمالية .

واوصى البحث بضرورة التزام المتعاملين مع القطاع المصرفي في جمهروية مصرالعربية بالاعتماد على القيمة العادلة في اتخاذ قراراتهم. وضرورة تطبيق محاسبة القيمة العادلة كأساس لقياس مدى فاعلية مؤشرات الأداء المالىى في البنوك التجارية بجمهورية مصر العربية. وتوفير الكوادر

البشرية المؤهلة والمدربة لتطبيق ومراجعة القيمة العادلة بشكل سليم . وقيام أقسام المحاسبة بالجامعات بتطوير المقررات الدراسية المحاسبية بتضمينها أحدث الأصدارات للمعايير، وخاصة المتعلقة بالقيمة العادلة، مما يؤدي إلى توفير خريجين مؤهلين للتطبيق السليم لهذه المعايير.

الكلمات الافتتاحية : القيمة العادلة ــ الربحية ـ السيولة ـ مخاطر الاستثمار ـ كفاية راس المال .

Abstract:

The aim of this research is to identify the impact of applying fair value accounting on financial performance indicators in Egyptian commercial banks. To achieve this goal, a questionnaire was designed and distributed to a random sample consisting of (320) individual members of the Board of Directors, department heads, and managers in the bank branches under study. (256) valid questionnaires were retrieved for the purposes of conducting the analysis, with a recovery rate of 80%. After conducting statistical analysis and testing hypotheses, the research reached a set of results, the most important of which are: that measurement based on fair value in commercial banks leads to the availability of financial indicators that reflect the actual reality, and increases their transparency and effectiveness in providing appropriate information to users of financial information in rationalizing decision-making. There is also a strong relationship between the application of fair value accounting in commercial banks and the quality of their financial performance indicators. Applying the concept of fair value in commercial banks leads to an increase in

the accuracy of calculating their financial performance indicators (profitability, liquidity, investment risk, capital adequacy) for their financial treatment.

The research recommended the need for those dealing with the banking sector in the Arab Republic of Egypt to rely on fair value in making their decisions. The necessity of applying fair value accounting as a basis for measuring the effectiveness of financial performance indicators in commercial banks in the Arab Republic of Egypt. And work to provide qualified and trained human cadres to properly apply and review the fair value. University accounting departments should develop accounting curricula by including the latest versions of standards, and provide detailed guidance on how to apply these standards. Especially related to fair value, which leads to providing graduates qualified for the proper application of these standards.

Key words: fair value - profitability - liquidity - investment risks - capital adequacy.

مقدمه :

تتسم بيئة الاعمال بالتغير والتطور المستمر والمتسارع نتيجة للاحداث العالمية وخاصة الاقتصادية والمالية ، حيث شهدت منظمات الأعمال بصفة عامة و البنوك التجارية بصفة خاصة العديد من التحديات في ظل التغيرات والتطورات التي شهدتها البيئة الاقتصادية وانعكاساتها المحاسبية فى الفترة الاخيرة ، والتى القت بظلالها على واقعية وسلامة القياس المحاسبى، والذى انعكس على امكانية التنبؤ بالمتغيرات التى تؤثر على قيمة المنشأة فى ظل قصور مفهوم منهج التكلفه التاريخية وعدم قدرته علي تزويد المستثمرين بالمعلومات المناسبة لإتخاذ القرارات ، ومن هذا المنطلق بدأ التحول

لتبني طرق محاسبية جديدة تعتمد علي القيمة العادلة حتى تكون نتائج القياس أكثر دقة وأقرب للواقع الفعلي وفقا للظروف السائدة وبما يحقق خاصية الملائمة والثقة في البيانات المنشورة ، الأمر الذى دفع بالجهات المهنية المتخصصة الى أصدار معايير محاسبية تلبى الاحتياجات المستمرة التى تتزامن مع التطور الكبير على الصعيد المالى الدولى و التى شكلت فى مضمونها محاسبة القيمة العادلة . حيث أن إعداد التقارير المالية وفقا للقيمة العادلة تحقق مستوى متميز من الدقة لما توفره من معلومات تساعد المستثمرين والمنظمين على تجنب للمخاطر المرتبطة بتغيرات السوق فى حالة انخفاض أسعار الأصول، وتتزايد هذه المخاطر في القطاع المصرفى والمؤسسات المالية بصفة خاصة نظراً لضخامة الأصول المرتبطة بالقيمة العادلة بها، فى حين ان منهج التكلفة التاريخية يوفر معلومات أقل وغير كافية لتجنب المخاطر المرتبطة بالتغيرات فى السوق.

ومن هذا المنطلق ظهرت أهمية الحاجة الى تطبيق مفهوم المحاسبة عن القيمة العادلة، للوقوف على الأثار التي تعكسها جودة المعلومات المحاسبية المنشورة والمفصح عنها فى التقارير المالية على المساعدة فى اتخاذ القرارات الاقتصادية فى البنوك التجارية.

مشكلة البحث:

فى ظل التوجه الحديث للفكر المحاسبي الذي بدأ ينتقل من المحاسبة التقليدية على أساس التكلفة التاريخية الى المحاسبة على أساس القيمة العادلة، تم إصدار مجموعه من معايير المحاسبة الدولية الجديدة بالإضافة الى العديد من التعديلات على المعايير القائمة والتي تركزت على مفهوم المحاسبة عن القيمة العادلة بشكل واسع سواء من ناحية العرض أو الإفصاح أو القياس والاعتراف. حيث يقاس مدى ملائمة المعلومات المنشورة فى القوائم المالية للشركات على قدرتها تلبية احتياجات مستخدمي المعلومات المالية على اتخاذ القرارات. لذلك أصبح مفهوم إعداد القوائم المالية طبقاً لمفهوم التكلفة التاريخية عاجز عن توفير معلومات تعبر عن المركز المالي ونتيجة الاعمال مطابقة للواقع. من هنا أصبح التوجه نحو مفهوم المحاسبة عن القيمة العادلة ضرورة.

فروض الدراسة:

1. يوجد تنوع لمستوى القياس المحاسبي للقيمة العادلة في البنوك التجارية المصرية من وجهة نظر عينة الدراسة."
2. يوجد تنوع لمستوى الإفصاح المحاسبي للقيمة العادلة في البنوك التجارية المصرية من وجهة نظر عينة الدراسة
3. يوجد تنوع لمستوى مؤشرات الأداء المالي في البنوك التجارية المصرية من وجهة نظر عينة الدراسة
4. توجد علاقة ارتباطية موجبة بين القياس المحاسبي ومؤشرات الأداء المالي بالبنوك التجارية المصرية
5. توجد علاقة ارتباطية موجبة بين الإفصاح المحاسبي ومؤشرات الأداء المالي بالبنوك التجارية المصرية
6. لا توجد فروق ذات دلالة إحصائية في تطبيق المحاسبة عن القيمة العادلة بين العاملين بالبنوك التجارية المصرية طبقاً لخصائصهم الديموجرافية (المؤهل العلمي- سنوات الخبرة).
7. يوجد أثر ذو دلالة إحصائية بين تطبيق المحاسبة عن القيمة العادلة في كفائه مؤشر الربحية بالبنوك التجارية المصرية.
8. يوجد أثر ذو دلالة إحصائية بين تطبيق المحاسبة عن القيمة العادلة في كفائه مؤشر مخاطر الاستثمار بالبنوك التجارية المصرية.
9. يوجد أثر دلالة إحصائية بين تطبيق المحاسبة عن القيمة العادلة في كفائه مؤشر كفاية راس المال بالبنوك التجارية المصرية.
10. يوجد أثر ذو دلالة إحصائية بين تطبيق المحاسبة عن القيمة العادلة في كفائه مؤشر السيولة بالبنوك التجارية المصرية.

أهداف البحث:

يهدف البحث الى التعرف على مفهوم المحاسبة عن القيمة العادلة وأهدافها وآليات تطبيقها وما يمكن أن يضيف تطبيقها الى المعلومات المحاسبية ومدى تأثريها على مؤشرات الأداء المالي في قطاع البنوك التجارية.

أهمية البحث

1. **الاهمية العلمية:** يعد القطاع البنكي من أهم القطاعات التي تسعى لتطبيق مفهوم المحاسبة عن القيمة العادلة لمعالجة القصور في تطبيق مفهوم التكلفة التاريخية الذى يعجز عن توفير مؤشرات للحكم على الأداء المالي بهذا القطاع الهام ، إضافة إلى تأثير التقدم التقني والتكنولوجي، ونتيجة الازمات المالية العالمية بفعل انتشار فيروس كورونا المستجد ، والحرب الروسية الاوكرانية و التى القت بظلالها السلبية على القوائم المالية للبنوك بصفة عامة والتجارية منها بصفة خاصة ، فقد بات من الضروري تفعيل التحول الى تطبيق المحاسبة عن القيمة العادلة لتحقيق الاستفادة القصوى من المعلومات التى تقدمها التقارير المالية لتلبية متطلبات مستخدمي القوائم المالية .

2. **الأهمية العملية :** تكمن أهمية البحث العملية في كونها دراسة ميدانية للوقوف على مدى مدى قدرة التقارير المالية المعدة علي أساس مفهوم القيمة العادلة في تزويد مستخدمي المعلومات المحاسبية من مستثمرين وغيرهم بمعلومات مفيدة تساعدهم على ترشيد إتخاذ قرارتهم ، كما تلقي هذه الدراسة الضوء على مدى أثر تطبيق محاسبة القيمة العادلة على قيمة وأداء البنوك التجارية المصرية.

حدود البحث

الحد المكاني: ـ تم تطبيق البحث على البنوك التجارية بجمهورية مصر العربية.
الحد الزمني: ـ تم إجراء البحث سنة 2023.

اسلوب الدراسة:

اعتمدت الدراسة على المنهج الوصفى التحليلي، حيث يعبر المنهج الوصفى عن الجانب النظري في الدراسة، بينما يعبر الجانب المنهج التحليلي عن الواقع العلمي للبحث ومدى صحة فروضة وتحقيق اهدافه.

الدارسات السابقة:

اولاً: ـ الدارسات العربية

1ـ حسن محمود الشنطاوى (2018) بعنوان " أثر تطبيق محاسبة القيمة العادلة على قيمة وأداء البنوك التجارية الاردنية "دراسة تطبيقية ": والتي هدفت الى دراسة واختبار أثر تطبيق محاسبة القيمة العادلة على قيمة واداء البنوك التجارية الاردنية. وتم إجراء در اسة تطبيقية لعينة من (131) بنك تجاري مقيد ببورصة عمان خلال الفترة الممتدة من (2011 – 2016) وتوصلت الدراسة الى وجود أثر لتطبيق محاسبة القيمة العادلة على قيمة البنوك بمقياس Tobin's Q ، ووجود أثر على أداء البنك بمقياس معدل العائد على الاصول. وتوصلت أيضاً النتائج الى ان حجم البنك كان له تأثيراً ايجابياً على كل من قيمة وأداء البنك بينما كان آثر الرافعة المالية سلبياً على كل من قيمة وادار البنك.

2. أسامة محمد يوسف هرش (2017) بعنوان " أثر تطبيق القيمة العادلة في جودة الأرباح ــ دراسة ميدانية على المصارف التجارية المدرجة في سوق عمان المالي " والتي هدفت إلى معرفة أثر تطبيق القيمة العادلة (المقاسة بنهج الدخل) في جودة الأرباح من الناحية الإيجابية (المقاسة بسمات الأرباح الإيجابية)، وحددت مدة الدراسة لتشمل الفترة منَ 2006 الى 2015، وطبقت الدراسة على كامل مجتمع الدراسة المكون من (13) بنك تجارى. واوضحت النتائج أن ازدياد الأهمية النسبية لبنود القيمة العادلة الناشئة من بنود (الدخل الشامل الآخر) للبنك يزيد من جودة الأرباح من الناحية الإيجابية الظاهرة في القوائم المالية لهذا البنك.

ثانياً : الدراسات الاجنبية

1- دراسة Goncharov, Igor (2015) بعنوان " Fair Value Accounting , Earnings Volatility and Stock Price Volatility"، " و التي هدفت إلى بيان أثر القيمة العادلة في تقلب الارباح، وتقلب سعر السهم، وأثر ذلك في قرارات المستثمرين حيث أجريت الدارسة على قائمة من 594 مشاهدة ، ل 155 شركة عاملة في المملكة المتحدة ، في الفترة من 1991 حتى 2013 واستخدم الأسلوب التحليلي في هذه الدراسة ، لقياس متغيرات الدراسة، من خلال الربط بين تقلبات الأسعار للأسهم، والمحافظ الأستثمارية، واستخدم نهج القياس المخطط ، وقياس أرباح القيمة العادلة، وعالقتها مع تقلبات الأرباح ، وعالقة تقلبات الأرباح مع تقلبات أسعار الأسهم في المملكة المتحدة. ومن النتائج التي توصلت إليها الدراسة : وجود أثر بين تطبيق القيمة العادلة في تقلب الأرباح ومن ثم فإن تأثر أسعار الأسهم تتأثر بهذا التقلب

2. دراسة Trussel & Rose 2010 ، بعنوان " Fair ValueAccounting and the Current Financial Crisis "

تناولت الدراسة المبالغة فى الانتقادات الموجهة للمعايير الجديدة المتعلقة بالقيمة العادلة ، فهناك اسباب متعددة للازمة المالية منها الضغط الحكومى ، وان سبب ازمة الرهن العقارى قد جائت نتيجة للضغط الذى مارسته الحكومة الفيدرالية على المؤسسات المالية لتخفيض معايير الاقراض، ومن اهم ما اوصت به الدراسة ضرورة الاهتمام بتحسين متطلبات معايير القيمة العادلة فى سوق يتسم بأمرين هما عدم السيولة وعدم الفاعلية . كما اقترحت الدراسة نظاماً مزدوجاً يتضمن نموذجى محاسبة التكلفة التاريخية ومحاسبة القيمة العادلة اعتماداً على طبيعة الاداء المالية.

3. دراسهNaim، 2009 بعنوان " "An Intellectual Bailout"

توصلت الدراسه إلى أن الأزمة المالية العالمية أثرت وبشكل مباشر على علم الاقتصاد، بل أنها نفت حقيقة أن هناك علم اقتصاد، حيث ينتقد الكاتب الاقتصاديين بشدة ويدلل على تخبطهم في ظل هذه الأزمة بالأمور التالية:

- لم يستطيعوا معرفة أو تحديد أسباب الأزمة بشكل دقيق.

- جميع الدلائل تشير إلى أن الأزمة الحقيقية ليس فيما حصل بل الأزمة الحقيقية هي التي أحاطت بعلماء الاقتصاد نفسهم، حيث أشار رئيس الاحتياطي الفيدرالي الأمريكي بأنه أخطأ عندما توقع مسبقا أن الأزمة المالية لن تستمر لفترة طويلة.
- محاولة البنوك بإلقاء اللوم على القطاعات الأخرى وتبرئة نفسها.
- التخبط غير المسبوق بإلقاء اللائمة على بعضهم بعضا وعدم وجود جهة تتحمل المسؤولية.
- تأثر بنك أمريكا بالأزمة رغم أنه يعد من أكبر وأقوى البنوك.
- إلقاء اللوم دون حذر على السياسات الما لية وبالأخص على معايير المحاسبة التى هى فى الاساس جهات مستقلة غير ربحية لا تسعى الا للوصول الى شفافية عالية.

الإطار النظري للدراسة:

1- مفهوم القيمة العادلة

لا يوجد اتفاق بين المحاسبين والمهنين والمنظمات المهنية والباحثين على مفهوم أو تفسير محدد للقيمة العادلة أو طريقة محددة لتقديرها ويعود ذلك إلى تعدد العوامل المؤثرة في القيمة العادلة. خاصة عند استخدام أساليب التقييم في ظل غياب سوق نشط، وذلك أيضاً في ظل تأثرها وتأثيرها بالخصائص النوعية للمعلومات المحاسبية اللازمة في عملية اتخاذ القرارات الاقتصادية. حيث يعد الهدف الأساسي للبيانات المالية هو تقديم معلومات تعمل على تلبية رغبات مستخدمي تلك البيانات في المجتمع والتي تعتمد على البيانات المالية في اتخاذ قراراتها الاقتصادية، لذا يجب ان تعبر البيانات المالية بصدق وشفافية عن الوضع المالي ونتائج الأعمال والتدفقات النقدية بالشكل الذي يمكن من خلالها محاسبة الإدارة عن مدى كفاءتها في استخدام الأموال وفى اتخاذ القرارات المناسبة، لذلك لابد من أظهار ممتلكات والتزامات الشركة بالقيمة العادلة لأنها أكثر نفعا وفائدة لمستخدمي البيانات المالية من التكلفة التاريخية. (ابو نصار، 2017)

وعرفت القيمة العادلة بأنها " السعر الذى تتم وفقه المبادلة بين المشترى الذي لديه الرغبة والاستعداد للشراء وبائع تتوفر لديه أيضا الرغبة المطلقة بعيدا عن الاكراه وضغوط وكلا الطرفين لديهم معرفة معقولة من الوقائع وقدر من الاطلاع والقدرة والاستعداد للتعامل ضمن السوق النشط. (Kulikova,2015.)

كما عرفت بانها " السعر الذي يجعل الملكية تتبادل بين مشتري راغب في الشراء، وبائع راغب فى البيع حينما لا يكون الأول مكره على الشراء ولا يكون الثاني مكره على البيع، وان يكون لدى كلا من الطرفين معرفة معقولة بالحقائق المرتبطة بالمعاملة. (العودات، 2015).

وقد حدد المعيار الدولي (IAS,32) ضرورة الإفصاح عن القيمة العادلة فى صلب القوائم المالية والإيضاحات المتممة لها وطريقة تحديدها سواء بناء على سعر معلن فى سوق نشط وباستخدام أحد طرق التقييم وفى حال ذلك يجب الإفصاح عن مدى من المبالغ التي يعتقد أن القيمة العادلة يمكن أن تقع بشكل معقول ضمنها ، وكذلك بيان هذه الطرق والافتراضات الهامة التي تقوم عليها.

وجاء معيار قياس القيمة العادلة (IFRS 13) بتعريف جديد منقح يعالج أوجه القصور فى التعريف القديم حيث عرف القيمة العادلة على أنها " السعر الذى سيتم الحصول عليه لبيع أصل أوالذى سيتم دفعه لنقل التزام فى معاملة منظمة بين المشاركين فى السوق فى تاريخ القياس" (وزارة الأستثمار، قرار وزير االستثمار رقم " 110" لسنة 2015).

ومما سبق يتضح أن مفهوم القيمة العادلة يقوم على أساس وجود سوق نشط لعقد صفقة تتم بين أطراف ذات استقلالية وراغبة فى عقد تلك الصفقة، وكلا الطرفين يسعى للحصول على أفضل الشروط من خلال التفاوض لتحديد المبلغ المناسب لإتمام تلك الصفقة، وتحديد المبلغ المناسب لإتمام الصفقة. فالقيمة العادلة هي المقياس الملائم لكثير من الأصول والالتزامات وخاصة المالية منها، وادى توسع مجلس

معايير المحاسبة الدولية فى تطبيق القيمة العادلة كأساس للقياس المحاسبي، الى اعطاء انطباع لجميع المهتمين بذلك أن المجلس لديه توجه للتحول كليا إلى القيمة العادلة.

المحاسبة عن القيمة العادلة وأثرها على مؤشرات الأداء المالي في البنوك التجارية

تتبلور اهمية الاداء المالي فى كونه المرأة التى تعكس انشطة الشركة وإنجازاتها ومدى قدرتها على تحقيق اهدافها المخططة، وما تقومه به الشركة من انشطه ومدى كفاءتها فى استغلال مواردها وامكانياتها.

ويرى "Horngren " ان الأداء المالي يعبر عنه بمقاييس الأداء التى تحفز المستخدمين والمديرين فى كافة مستويات الشركة على العمل نحو تحقيق الأهداف العامة لشركة، ويمكن ايجاز اهمية الاداء المالي فيما يلي: (احمد، 2019)

1- توفير مقياس فعال لمدى لنجاح الشركة فى تحقيق اهدافها، وتعزيز ادائها ومواصلة البقاء والاستمرار فى سوق المنافسة.

2. توفير معلومات للمستويات الادارية المختلفة بالشركة لأغراض الرقابة واتخاذ القرارات.

3. توفير معلومات للأطراف الخارجية عن الاداء المالي للشركة للعمل على ترشيد اتخاذ القرارات الاستثمارية.

4. توضيح مدى مساهمة الشركة فى تحقيق التنمية الاقتصادية والاجتماعية فى الدولة.

5. تحديد المركز الاستراتيجي للشركة فى بيئة الاعمال والآليات الواجب اتباعها لتحسين مركزها الاستراتيجي.

6. تقييم مدى نجاح قرارات الاستثمار والتمويل التى تتخذها الشركة فى زيادة القيمة الحالية لها وتوفير السيولة اللازمة لحمايتها من الافلاس وقياس مستوى الربحية الذي تحققه الشركة وتحقيق العائد المناسب على الاستثمار.

ومما سبق يتضح ان اهمية الاداء المالي تتبلور فى أجراء عمليات التحليل والمقارنة ومتابعة ومعرفة الظروف الاقتصادية والمالية المحيطة بالشركة.

مؤشرات الأداء المالي بالبنوك التجارية

حماية أموال المودعين وتحقيق أهداف أصحاب المصالح من أهم مسئوليات البنوك التجارية على الاطلاق، مما دفع البنوك الى إستخدام مجموعه من مؤشرات الاداء المالية لضبط وتقييم ادائها والعمل على تطوير العمل بها لتحيق اهدافها، لذلك تعتبر المؤشرات المالية من الأدوات المهمة لتقييم أداء البنوك التجارية وقياس مدى قدرتها على مواجهة التزاماتها، وتعكس هذه المؤشرات مدى كفاءة الاداء المالي للبنوك التجارية وتحليل مركزها المالي وربحيتها. ومن اهم مؤشرات الاداء المالي التى تتأثر بتطبيق القيمة العادلة ما يلي: (الشطناوي، 2018)

اولاً: مؤشر الربحية:

الربحية هي المقياس الكلي للأداء، ومما لا شك فيه ان تحقيق عائد مناسب ومرضي هو الهدف الاساسي لادارة البنوك بصفة عامه والبنوك التجارية بصفة خاصة، حيث تشير الربحية الى نتيجة اعمال البنك خلال الفترة المالية محل القياس، ولتحقيقه الربح المستهدف للبنك وجب عليه توظيف الأموال التي يحصل عليها من المصادر المختلفة بالشكل والطريقة المناسبين.

ثانيا: مؤشر مخاطر الاستثمار:

يرتكز التحليل المالي بصفة رئيسية على المؤشرات المالية كأداة مهمة للحكم على تطور الاداء المالي للبنوك التجارية، ويعتمد البنك على استخدام مؤشرات الاداء المالي لمعرفة مقدار وحجم المخاطر التى يتعرض لها، وكذلك امكانية وضع السياسات المصرفية التى تمكنه من السيطرة على هذه المخاطر والتقليل من اثارها على للاستثمارت المالية للبنوك التجارية، وانعكاس ذلك على ادائها بصفة عامة.

ثالثاً: مؤشر كفاية رأس المال

تمتلك البنوك التجارية التى لديها رأس مال كافى ومتناسب مع نشاطها وحجم وطبيعة المخاطر التى تواجهها قدرة كبيرة على تقديم الخدمات للعملاء، وتحمل

وتجاوز المخاطر المالية التى تتعرض لها. بجانب زيادة قدرتها على تغطية اى خسائر عارضه قد تحدث، والحفاظ على اموال ومصالح المودعيين. ويوفر راس المال الكافى الفرصة للبنك على النمو وتطوير الخدمات بصورة أفضل لتبية رغبات العملاء.

رابعا: مؤشر السيولة:

نقص السيولة فى البنك التجاري يعتبر من أخطر الامور التى قد تواجه البنك، حيث ينتج عن تقص السيولة عجز البنك عن تلبية طلبات العملاء لعمليات السحب مما ينعكس على ثقتهم بالبنك وبالتالي افلاسه كنتيجة لسحب المودعين اموالهم من البنك، لذلك وجب على البنوك التجارية الأحتفاظ بجزء من أموالها بدرجة كافية لتلبية طلبات العملاء من السحب النقدى سواء العادية او المفاجئه. من هنا يتضح مدى أهمية مؤشر توافر السيولة كأحد أهم المؤشرات المالية لتقييم أداء البنوك التجارية.

المحاسبة عن القيمة العادلة وأثرها على مؤشرات الاداء المالية بالبنوك التجارية

من أهم وظائف نظام المعلومات المحاسبي بالمؤسسات المالية بصفة عامة والبنوك التجارية بصفة خاصة توفير معلومات على قد كبير من الشفافية لدعم إتخاذ القرارات الاستثمارية لمستخدمي هذه المعلومات، لذلك فقد أهتمت العديد من الجهات المهنية مثل (IASB,FASB) بتوفير المعلومات المحاسبية اللازمة بالشكل الذي يخدم متخذى القرارات الاستثمارية ويدعم ثقتهم فى المؤسسات المالية، أخذه فى الأعتبار أن أى قرار لا يمكن أن يتم بمعزل عن الاحداث الاقتصادية والعالمية التى تحدث بالبيئة المحيطة. وهنا يبرز مفهوم المحاسبة عن القيمة العادلة، والتى تعمل على توفير معلومات ملائمة تعكس الواقع الاقتصادى المحيط بالنوك التجارية لدعم مستخدمى هذه المعلومات فى اتخاذ قراراتهم الاستثمارية وزيادة ثقتهم فى هذه المؤسسات. (Beng Wee Goh, 2015)

وتعتمد جودة المؤشرات المالية على جودة البيانات التي تستند إليها والمعلومات التي تقارن بها لذلك فأن المؤشرات المالية التي تعتمد فى قياسها على التكلفة التاريخية تؤدي إلى عدم الدقة في عملية قياس الأداء المالي وذلك لعدم اخذها فى الاعتبار التغيرات الخاصة بالأسعار والتى تؤدي إلى

تقديرات غير صحيحة للمركز المالي للمؤسسات المالية. حيث تتأثر المؤشرات المالية بشدة بالتغيرات فى مستوى الاسعار من نظراً لصعوبه حساب هذه المؤشرات عند قيام المؤسسات بشراء أصول فى فترات تكون بها الاسعار متفاوته، ويتم إدراج تلك الأصول في الميزانية العمومية بالأسعار التي تم شراؤها دون أن تعدل تلك الأسعار لتتلاءم مع التغير في مستوياتها. ونتيجة لذلك فان المؤشرات المالية قد لا تعطي نتائج دقيقة تصلح للمقارنة، (السعبري، 2012).

ونظراً لأن فرض ثبات وحدة النقد يجعل البيانات المالية المعدة في الفترات التى تسودها معدلات الأسعار مرتفعة مضللة في تعبيرها عن حقيقة أداء البنوك التجارية ، مما يفقد المؤشرات المالية المشتقة من تلك البيانات مدلولها، وبالتالي التأثير على مدى صلاحيتها كأداة لتقييم أداء البنوك التجارية وأتجاهاتها المستقبلية ، وعند تسجيل البيانات المالية طبقاً لمبدأ التكلفة التاريخية لابد من غض النظر عن التقلبات السعرية التى تحدث على قيم الاصول والالتزمات ، مما ينعكس على مدلول تلك البيانات بالصورة التى تفقدها الموضوعية والمصداقية خاصة فى ظل التقلبات الاقتصادية التى تم تمر بها تلك البنوك التجارية. نتيجة لذلك لجأت البنوك التجارية الى تطبيق المحاسبة عن القيمة العادلة لتسجيل بياناتها المالية من أجل أن تعكس مؤشراتها المالية الوضع المالى الحقيقي لها، حيث ان تطبيق المحاسبة عن القيمة العادلة يعزز الشفافية من خلال تحديد متطلبات العرض والإفصاح للمعلومات المالية والتي تحقق المنفعة الرئيسية لمستخدمى المعلومات المالية في إدارة وقياس المخاطر وترشيد إتخاذ قراراتهم الاقتصادية.

ويؤدي تطبيق المحاسبة عن القيمة العادلة على تحسين أمكانية المقارنة عن طريق توفير اساس منطقي لتحديد قيم اصول والتزامات البنوك التجارية، وهذا ما يميز المحاسبة عن القيمة العادلة حيث ان تطبيق التكلفة التاريخية يضعف امكانية مقارنة البيانات المالية للبنوك التجارية من سنه لأخرى نظراً لاختلاف الظروف الاقتصادية المحيطة بها، وكذلك المقارنة مع المؤسسات المناظرة داخل نفس القطاع. (A Critical Review,2016)

وعلى الرغم من صعوبات التي تواجه تطبيق المحاسبة عن القيمة العادلة إلا أنها تعد الطريقة الأكثر فعالية والطريقة المثلى لعكس الواقع الاقتصادي بشكل أفضل منه بالمقارنة مع التكلفة التاريخية، حيث ان إتباع منهج القيمة العادلة يقدم نتائج أكثر شفافية ومعلومات إضافية تتناسب بشكل أفضل مع أهداف المحاسبة المختلفة وأهمها:

1. تعبر بدقة عن الوضع الحالي للشركة والتي يمكن القول بأنها "صورة حقيقية وعادلة".
2. تقدم تقارير ذات مؤشرات مالية قابلة للمقارنة والفهم.
3. تقدم تقارير ذات مؤشرات مالية أكثر ملاءمة.

الدراسة التطبيقية

الأساليب الإحصائية.

تم معالجة البيانات إحصائياً باستخدام برنامج SPSS الإصدار السابع والعشرون SPSS V.26؛ وذلك من خلال الاعتماد على الأساليب الأحصائية الأتية :

1. **معامل ارتباط بيرسون Pearson correlation coefficient**
2. **اختبار ت T-test**
3. **تحليل الانحدار Regression Analysis**

أ- عينة الدراسة:

عينة الدراسة الأساسية: وبيانتها على النحو التالي :

- عينة الدراسة الأساسية من العاملين بالبنوك التجارية: تكونت من (256) من العاملين بالبنوك التجارية، وفقًا لبعض المتغيرات الديمجرافية (النوع، الخبرة، المسمى الوظيفي، المؤهل العلمي).

جدول (1)
توزيع العينة الأساسية العاملين بالبنوك التجارية تبعاً للمتغيرات الديموجرافية

المتغيرات	النوع		الخبرة			المسمى الوظيفي				المؤهل العلمي			
	ذكر	انثى	أقل من 10 سنوات	من 10 سنوات لأقل من 20 سنة	20 سنة فأكثر	مدير عام	نائب مدير عام	رئيس قسم	محاسب	بكالوريوس	دراسات عليا	ماجستير	دكتوراة
العدد	170	86	58	110	88	11	25	74	146	154	47	30	15
الإجمالي	256		256			256				256			

ب ـ أداوات الدراسة :

1. قائمة الاستقصاء:

تم إعداد قائمة استقصاء للعاملين بالبنوك التجارية مكونة من (40) عبارة وتدور عبارات القائمة حول أثر تطبيق المحاسبة عن القيمة العادلة على مؤشرات الأداء المالية في البنوك التجارية، وتتكون القائمة من بيانات أولية عن الأسم والنوع والمسمى الوظيفي والخبرة والمؤهل العلمي ، كما يتكون من ثلاث محاور ، هم : **المحور الأول** القياس المحاسبي للقيمة العادلة؛ **المحور الثاني** يتناول : الإفصاح المحاسبي للقيمة العادلة ، **والمحور الثالث** : يتناول مؤشرات الأداء المالي (مؤشر الربحية ، مؤشر مخاطر الاستثمار، مؤشر كفاية رأس المال ، مؤشر السيولة)

ثم تم وضح خمسة بدائل للاستجابة على القائمة وهي (غير موافق بشدة ، غير موافق ، محايد ، موافق ، موافق بشدة) وطريقة تصحيحها (1، 2، 3، 4، 5) على الترتيب، وتم التحقق من الخصائص السيكومترية للقائمة كما يلي :

أولاً- صدق القائمة: وتم التحقق منه على النحو التالي :

صدق الاتساق الداخلي: تم تطبيق قائمة الاستقصاء على عدد (256) من عينة الدراسة من العاملين بالبنوك التجارية وهي عينة الدراسة الاستطلاعية، وذلك للتحقق

من صدق الاتساق الداخلي للقائمة من خلال حساب ارتباط درجة كل عبارة بالدرجة الكلية للمحور الذي تنتمي إليه، وأيضًا بحساب معاملات ارتباط الأبعاد بالدرجة الكلية للمحور الذي تنتمي إليه ويوضح ذلك جداول (2) ، (3) ،(4)، (5):

-بالنسبة لتطبيق المحاسبة عن القيمة العادلة:

جدول (2)

مؤشرات الاتساق الداخلي لتطبيق المحاسبة عن القيمة العادلة ، ن = (256)

القياس المحاسبي للقيمة العادلة		الإفصاح المحاسبي للقيمة العادلة	
العبارة	معاملات الارتباط	العبارة	معاملات الارتباط
1	**0.484	11	**0.581
2	**0.597	12	**0.719
3	**0.697	13	**0.759
4	**0.675	14	**0.785
5	**0.726	15	**0.548
6	**0.749	16	**0.524
7	**0.569	17	**0.665
8	**0.749	18	**0.691
9	**0.506	19	**0.582
10	**0.441	20	**0.566

جدول (3)

مؤشرات الاتساق الداخلي لمحاور تطبيق المحاسبة عن القيمة العادلة ، ن = (256)

المحور	العبارات	معاملات الارتباط
محور القياس المحاسبي للقيمة العادلة	10	**0.918
محور الإفصاح المحاسبي للقيمة العادلة	10	**0.92

يتضح من جدول (2) أن جميع معاملات الارتباط بين عبارات تطبيق المحاسبة عن القيمة العادلة ومجموع كل محور دالة إحصائياً عند مستوى (0.01)، مما يدل على اتساق داخلي للعبارات بالمحورين (القياس المحاسبي للقيمة العادلة ، الإفصاح المحاسبي للقيمة العادلة) ، كما يتضح من جدول (3) أن معاملات ارتباط كل محور بالدرجة الكلية لتطبيق المحاسبة عن القيمة العادلة دالة إحصائيًا عن مستوى (0.01)

- بالنسبة لمؤشرات الأداء المالي:

جدول (4)

مؤشرات الاتساق الداخلي لمؤشرات الأداء المالي ، ن = (256)

مؤشر الربحية		مؤشر كفاية رأس المال	
العبارة	معاملات الارتباط	العبارة	معاملات الارتباط
1	**0.762	11	**0.88
2	**0.835	12	**0.587
3	**0.848	13	**0.8
4	**0.864	14	**0.711
5	**0.634	15	**0.807
مؤشر مخاطر الاستثمار		مؤشر السيولة	
العبارة	معاملات الارتباط	العبارة	معاملات الارتباط
6	**0.525	16	**0.719
7	**0.781	17	**0.838
8	**0.835	18	**0.876
9	**0.767	19	**0.708
10	**0.541	20	**0.798

جدول (5)

مؤشرات الاتساق الداخلي لمؤشرات الأداء المالي ، ن = (256)

المحور	العبارات	معاملات الارتباط
مؤشر الربحية	5	**0.888
مؤشر مخاطر الاستثمار	5	**0.732
مؤشر كفاية رأس المال	5	**0.907
مؤشر السيولة	5	**0.876

يتضح من جدول (4) أن جميع معاملات الارتباط بين عبارات مؤشرات الأداء المالي ومجموع كل مؤشر دالة إحصائياً عند مستوى (0.01)، مما يدل على اتساق داخلي للعبارات بجميع المؤشرات (مؤشر الربحية، مؤشر مخاطر الاستثمار، مؤشر كفاية رأس المال، ومؤشر السيولة)، كما يتضح من جدول (5) أن معاملات ارتباط كل مؤشر بالدرجة الكلية للمؤشرات دالة إحصائيًا عن مستوى (0.01)

ثانياً- ثبات قائمة الاستقصاء: تم حساب ثبات قائمة استقصاء أثر تطبيق المحاسبة عن القيمة العادلة على مؤشرات الأداء المالية بطريقة ألفا كرونباخCronbach Alpha ، فكانت كما هو موضح بالجدول التالي:

جدول (6)

معاملات الثباث بطريقة ألفا كرونباخ لمحاور القائمة

محاور القائمة	عدد العبارات	معامل ثبات ألفا كرونباخ
محور القياس المحاسبي للقيمة العادلة	10	0.802
محور الإفصاح المحاسبي للقيمة العادلة	10	0.837
تطبيق المحاسبة عن القيمة العادلة ككل	20	0.889
مؤشر الربحية	5	0.852
مؤشر مخاطر الاستثمار	5	0.741
مؤشر كفاية رأس المال	5	0.82
مؤشر السيولة	5	0.842
مؤشرات الأداء المالي ككل	20	0.929

يتضح من الجدول السابق أن جميع معاملات الثبات مرتفعة؛ مما يؤكد تمتع قائمة استقصاء أثر تطبيق المحاسبة عن القيمة العادلة على مؤشرات الأداء المالية بدرجة مرتفعة من الثبات، ويدل على صلاحيتها للتطبيق.

نتائج الدراسة ومناقشتها:

1. <u>نتائج الفرض الأول:</u> ونصه "يوجد تنوع لمستوى القياس المحاسبي للقيمة العادلة في البنوك التجارية المصرية من وجهة نظر عينة الدراسة ".

وللتحقق من صحة هذا الفرض تم حساب المتوسطات الحسابية والانحرافات المعيارية لدرجات عينة الدراسة عن كل عبارة من عبارات المحور الأول من الاستبانة وهو القياس المحاسبي للقيمة العادلة، كما تم حساب المتوسط العام، وقد تم ترتيبهم تنازلياً بناءً على المتوسطات والانحرافات المعيارية لدرجات أفراد العينة، والجدول الآتي يوضح هذه النتائج.

جدول (7)
المتوسطات الحسابية والانحرافات المعيارية لدرجات عينة الدراسة عن كل فقرة من عبارات محور القياس المحاسبي للقيمة العادلة

م	المحور الأول: القياس المحاسبي للقيمة العادلة		غير موافق بشدة	غير موافق	محايد	موافق	موافق بشدة	المتوسط الحسابي	الانحراف المعياري	الترتيب
1	يوفر القياس المحاسبي المعلومات الملائمة عن مؤشرات الأداء المختلفة .	ت	6	31	53	108	58	3.7	1.02	5
		%	2.3	12.1	20.7	42.2	22.7			
2	يساعد القياس المحاسبي للقيمة العادلة في تقدير التدفقات النقدية المستقبلية.	ت	10	21	64	124	37	3.61	0.96	6
		%	3.9	8.2	25	48.4	14.5			
3	يتوافر في القوانم المالية الموضوعية في قياس البنود	ت	6	14	39	124	73	3.95	0.93	3
		%	2.3	5.5	15.2	48.4	28.5			
4	القياس المحاسبي يوفر المعلومات التي تعبر بدقة عن موقف البنوك بالسوق .	ت	25	51	74	85	21	3.1	1.11	10
		%	9.8	19.9	28.9	33.3	8.2			
5	يتم الاعتماد في عملية القياس المحاسبي على أشخاص متخصصين من ذوي الخبرة .	ت	10	24	72	133	17	3.48	0.89	8
		%	3.9	9.4	28.1	52	6.6			
6	يساعد الاعتماد على محاسبة القيمة العادلة في القياس العادل للادوات المالية .	ت	9	28	58	137	24	3.54	0.93	7
		%	3.5	10.9	22.7	53.5	9.4			
7	القياس المحاسبي يجعل بنود القوانم المالية خلال فترة محددة قابلة للفهم والمقارنة .	ت	10	38	91	99	18	3.3	0.94	9
		%	3.9	14.8	35.5	38.7	7			
8	يعمل القياس المحاسبي على تحسين مؤشرات التحليل المالي لبيانات القوانم المالية	ت	0	17	36	104	99	4.11	0.88	1
		%	0	6.6	14.1	40.6	38.7			
9	يساعد القياس المحاسبي في تقدير التدفقات النقدية المستقبلية.	ت	0	17	36	116	87	4.06	0.86	2
		%	0	6.6	14.1	45.3	34			
10	يساعد القياس المحاسبي في التعبير عن القيمة الحقيقية للوضع الاقتصادي الساند .	ت	4	11	44	132	65	3.95	0.86	4
		%	1.6	4.3	17.2	51.6	25.4			
	المتوسط العام لمحور القياس المحاسبي								36.82	

من خلال الجدول السابق وبالنظر إلى المتوسطات الحسابية لمفردات المحور الأول للاستبانة وهو محور القياس المحاسبي للقيمة العادلة الذي بلغت عباراته (10) عبارات ، وبمتوسط عام (36.82) للمحور وانحراف معياري (5.74) ، وتراوحت متوسطات مفرداته بين (3.1-4.1) ، حيث جاءت في المرتبة الأولى العبارة (8) حيث بلغ متوسطها الحسابي (4.1) ، والتي تنص على " يعمل القياس المحاسبي على تحسين مؤشرات التحليل المالي لبيانات القوائم المالية " ، كما جاءت في المرتبة الأخيرة العبارة رقم (4) حيث بلغ متوسطها الحسابي (3.1) والتي تنص على " القياس المحاسبي يوفر المعلومات التي تعبر بدقة عن موقف البنوك بالسوق"

2. نتيجة الفرض الثاني : " يوجد تنوع لمستوى الإفصاح المحاسبي للقيمة العادلة في البنوك التجارية المصرية من وجهة نظر عينة الدراسة ".

وللتحقق من صحة هذا الفرض تم حساب المتوسطات الحسابية والانحرافات المعيارية لدرجات عينة الدراسة عن كل عبارة من عبارات المحور الثاني من الاستبانة وهو الإفصاح المحاسبي للقيمة العادلة، كما تم حساب المتوسط العام ، وقد تم ترتيبهم تنازلياً بناءً على المتوسطات والانحرافات المعيارية لدرجات أفراد العينة ، والجدول الآتي يوضح هذه النتائج .

جدول (8)

المتوسطات الحسابية والانحرافات المعيارية لدرجات عينة الدراسة عن كل فقرة من عبارات محور الإفصاح المحاسبي للقيمة العادلة

م	المحور الثاني: الإفصاح المحاسبي للقيمة العادلة		غير موافق بشدة	غير موافق	محايد	موافق	موافق بشدة	المتوسط الحسابي	الانحراف المعياري	الترتيب
11	يتم الإفصاح عن الأرباح والخسائر الناتجة عند حدوث تغير في الأسعار .	ت	3	17	48	118	70	3.91	0.91	2
		%	1.2	6.6	18.8	46.1	27.3			
12	يوفر تطبيق المحاسبة عن القيمة العادلة خاصية الملائمة في الإفصاح.	ت	0	23	39	122	72	3.95	0.89	1
		%	0	9	15.2	47.7	28.1			
13	يساعد تطبيق المحاسبة عن القيمة العادلة في تقديم معلومات ذات مصداقية .	ت	5	22	41	116	72	3.89	0.97	3
		%	2	8.6	16	45.3	28.1			
14	عند تطبيق المحاسبة عن القيمة العادلة يتم الإفصاح عن طرق التقييم والقياس .	ت	3	15	53	135	50	3.83	0.84	5
		%	1.2	5.9	20.7	52.7	19.5			

15	إذا تم تغيير سياسات المحاسبة ، فيتم الإفصاح عن آثار التغير على الدخل .	ت	17	56	83	89	11	3.08	1	20
		%	6.6	21.9	32.4	34.8	4.3			
16	تهتم البنوك بالإفصاح عن السياسات المحاسبية المتبعة عند إعداد التقارير المالية .	ت	4	18	54	122	58	3.82	0.91	6
		%	1.6	7	21.1	47.7	22.7			
17	يتم تقديم بنود القوائم المالية بالقيم الحقيقية بكل شفافية	ت	2	17	55	118	64	3.87	0.88	4
		%	0.8	6.6	21.5	46.1	25			
18	تساعد عملية الإفصاح عن القيمة العادلة الدائنين في اتخاذ قراراتهم .	ت	10	26	82	115	23	3.44	0.93	8
		%	3.9	10.2	32	44.9	9			
19	تساعد عملية الإفصاح المستخدمين على اتخاذ القرارات الصائبة .	ت	9	38	85	108	16	3.32	0.92	9
		%	3.5	14.8	33.2	42.2	6.3			
20	إذا كان الأصل المالي يتم الاحتفاظ به بغرض المتاجره ، فينبغي الإفصاح عن الفروقات في تقييم الأصول.	ت	2	17	63	142	32	3.72	0.79	7
		%	0.8	6.6	24.6	55.5	12.5			
المتوسط العام لمحور الإفصاح المحاسبي								36.88		

من خلال الجدول السابق وبالنظر إلى المتوسطات الحسابية لمفردات المحور الثاني للاستبانة وهو محور الإفصاح المحاسبي للقيمة العادلة الذي بلغت عباراته (10) عبارات ، وبمتوسط عام (36.88) للمحور وانحراف معياري (5.53) ، وتراوحت متوسطات مفرداته بين (3.08 – 3.95) ، حيث جاءت في المرتبة الأولى العبارة (12) حيث بلغ متوسطها الحسابي (3.95) ، والتي تنص على " يوفر تطبيق المحاسبة عن القيمة العادلة خاصية الملائمة في الإفصاح." ، كما جاءت في المرتبة الأخيرة العبارة رقم (15) حيث بلغ متوسطها الحسابي (3.08) والتي تنص على " إذا تم تغيير سياسات المحاسبة ، فيتم الإفصاح عن آثار التغير على الدخل ".....

3. نتائج الفرض الثالث : ونصه" يوجد تنوع لمستوى مؤشرات الأداء المالي في البنوك التجارية المصرية من وجهة نظر عينة الدراسة "

وللتحقق من صحة هذا الفرض تم حساب المتوسطات الحسابية والانحرافات المعيارية لدرجات عينة الدراسة عن كل عبارة من عبارات المحور الثالث من

الاستبانة وهو مؤشرات الأداء المالي، كما تم حساب المتوسط العام ، وقد تم ترتيبهم تنازلياً بناءً على المتوسطات والانحرافات المعيارية لدرجات أفراد العينة ، والجدول الآتي يوضح هذه النتائج .

جدول (9)

المتوسطات الحسابية والانحرافات المعيارية لدرجات عينة الدراسة عن كل فقرة من عبارات محور مؤشرات الأداء المالي

م	المحور الثالث: مؤشرات الأداء المالي		غير موافق بشدة	غير موافق	محايد	موافق	موافق بشدة	المتوسط الحسابي	الانحراف المعياري	الترتيب
1	مؤشر العائد على الأصول إلى صافي الربح يقيس كفاءة البنوك في تحقيق الربح على الجنية الواحد المستثمر	ت	5	34	75	120	22	3.46	0.89	12
		%	2	13.3	29.3	46.9	8.6			
2	يساعد مؤشر العائد على حقوق الملكية في توليد الأرباح من كل وحدة في حقوق المساهمين	ت	2	33	77	121	23	3.5	0.85	7
		%	0.8	12.9	30.1	47.3	9			
3	يوضح مؤشر هامش صافي الربح قدرة البنك في تحقيق الربح من نشاطها الأساسي	ت	10	44	86	96	20	3.28	0.96	17
		%	3.9	17.2	33.6	37.5	7.8			
4	مؤشر العائد على الأموال المستثمرة بين قدرة البنك على توليد أرباح من أجمالي الأموال المستثمرة	ت	3	31	75	116	31	3.55	0.89	6
		%	1.2	12.1	29.3	45.3	12.1			
5	مؤشر الربح إلى صافي المبيعات يدل على كفاءة القوة الإيرادية للبنوك	ت	1	12	40	112	91	4.09	0.85	1
		%	0.4	4.7	15.6	43.8	35.5			
6	استعمال مؤشرات التحليل المالي في تقدير المخاطر يساعد في معرفة حجم هذه المخاطر	ت	1	15	39	131	70	3.99	0.83	2
		%	0.4	5.9	15.2	51.2	27.3			
7	توجد سياسات مصرفية تمكن من السيطرة على مخاطر الاستثمار التي قد تظهر	ت	3	35	76	118	24	3.48	0.88	9
		%	1.2	13.7	29.7	46.1	9.4			
8	التحليل المالي يساعد في تقويم أوضاع وسلامة البنوك التجارية .	ت	4	32	81	116	23	3.47	0.88	10
		%	1.6	12.5	31.6	45.3	9			
9	مؤشر القيمة السوقية إلى العائد يظهر مدى استعداد المستثمرين للدفع مقابل الحصول على حصة نسبية من الرباح السنوية الموزعة التي تجنيها البنوك للسهم الواحد	ت	3	28	69	126	30	3.59	0.87	5
		%	1.2	10.9	27	49.2	11.7			
10	الاعلان الدوري للارباح يعزز من ثقة المستثمرين ويقلل من مخاطر الاستثمار.	ت	3	16	66	142	29	3.69	0.79	4
		%	1.2	6.3	25.8	55.5	11.3			

11	يشكل مؤشر كفاية رأس المال قاعدة للنمو والتطور المستقبلي للبنوك التجارية	ت	8	28	83	116	21	3.44	0.9	13
		%	3.1	10.9	32.4	45.3	8.2			
12	يساعد مؤشر كفاية رأس المال في عملية امتصاص وتغطية أي خسائر غير متوقعة يمكن أن تواجهها البنوك التجارية .	ت	3	14	64	143	32	3.73	0.79	3
		%	1.2	5.5	25	55.9	12.5			
13	البنوك التجارية التي تمتلك قاعدة رأسمالية تكون لديها القدرة على تحمل أي خسائر وتجاوزها	ت	9	40	109	87	11	3.19	0.87	19
		%	3.5	15.6	42.6	34	4.3			
14	تساعد معرفة نسبة رأس المال للبنوك التجارية إلى الأصول المرجحة في السيطرة على أي مخاطر قد تظهر .	ت	2	27	91	120	16	3.47	0.79	11
		%	0.8	10.5	35.5	46.9	6.3			
15	مؤشر صافي رأس المال العامل إلى إجمالي الأصول يعتمد عليه في معرفة نمو أصول المنشأة.	ت	7	35	95	105	14	3.32	0.87	15
		%	2.7	13.7	37.1	41	5.5			
16	يعبر مؤشر المخزون إلى رأس المال العام عن قدرة البنوك التجارية على اتخاذ القرارات المناسبة	ت	8	29	87	109	23	3.42	0.91	14
		%	3.1	11.3	34	42.6	9			
17	تستطيع البنوك التجارية تحويل جزء من أموالها شبة النقدية إلى نقدية خلال مدة زمنية قصيرة لتسمح بمواجهة السحوبات.	ت	6	39	110	85	16	3.25	0.87	18
		%	2.3	15.2	43	33.2	6.3			
18	مؤشر الأصول الثابتة يقيس قدرة المنشأة على سد الالتزامات طويلة الأجل.	ت	8	46	111	75	16	3.17	0.9	20
		%	3.1	18	43.4	29.3	6.3			
19	نسبة التداول تشير إلى قدرة البنوك التجارية على تسديد التزاماتها المتداولة من أصولها المتداولة في مواعيد استحقاقها.	ت	8	36	94	104	14	3.31	0.89	16
		%	3.1	14.1	36.7	40.6	5.5			
20	نسبة السيولة السريعة تشير إلى توافر السيولة لسداد الالتزامات عند أجلها.	ت	3	31	79	122	21	3.49	0.85	8
		%	1.2	12.1	30.9	47.7	8.2			
المتوسط العام لمحور مؤشرات الأداء المالي									69.99	

من خلال الجدول السابق وبالنظر إلى المتوسطات الحسابية لمفردات المحور الثالث للاستبانة وهو محور مؤشرات الأداء المالي للقيمة العادلة الذي بلغت عباراته (20) عبارة ، وبمتوسط عام (69.99) للمحور وانحراف معياري (9.98)، وتراوحت متوسطات مفرداته بين (3.17-4.09) ، حيث جاءت في المرتبة الأولى العبارة (5) حيث بلغ متوسطها الحسابي (3.17) ، والتي تنص على " مؤشر الربح

إلى صافي المبيعات يدل على كفاءة القوة الإيرادية للبنوك ، كما جاءت في المرتبة الأخيرة العبارة رقم (18) حيث بلغ متوسطها الحسابي (4.09) والتي تنص على " مؤشر الأصول الثابتة يقيس قدرة المنشأة على سد الالتزامات طويلة الأجل

4. **نتائج الفرض الرابع : توجد علاقة ارتباطية موجبة بين القياس المحاسبي ومؤشرات الأداء المالي بالبنوك التجارية المصرية .**

وللتحقق من هذا الفرض ، تم حساب معامل ارتباط بيرسون Pearson correlation coefficient بين القياس المحاسبي ومؤشرات الأداء المالي لدى عينة الدراسة ، والجدول التالي يوضح معاملات ارتباط بيرسون :

جدول(10)

معاملات الارتباط الخطية لبيرسون بين القياس المحاسبي ومؤشرات الأداء المالي

القياس المحاسبي / مؤشرات الأداء المالي	معامل الارتباط	مستوى الدلالة
مؤشر الربحية	0.495	0.00
مؤشر مخاطر الاستثمار	0.325	0.00
مؤشر كفاية رأس المال	0.492	0.00
مؤشر السيولة	0.44	0.00
مؤشرات الأداء المالي ككل	0.547	0.00

من الجدول السابق يتضح وجود علاقة موجبة دالة إحصائيًا عند مستوى (0.01) بين القياس المحاسبي بالبنوك التجارية ومؤشرات الأداء المالي(مؤشر الربحية ، مؤشر مخاطر الاستثمار ، مؤشر كفاية رأس المال ، مؤشر السيولة)

وبالتالي يتم قبول الفرض الرابع الذي ينص على أنه " توجد علاقة ارتباطية موجبة بين القياس المحاسبي ومؤشرات الأداء المالي بالبنوك التجارية ".

5.نتائج الفرض الخامس : توجد علاقة ارتباطية موجبة بين الإفصاح المحاسبي ومؤشرات الأداء المالي بالبنوك التجارية المصرية .

وللتحقق من هذا الفرض ، تم حساب معامل ارتباط بيرسون Pearson correlation coefficient بين الإفصاح المحاسبي ومؤشرات الأداء المالي لدى عينة الدراسة ، والجدول التالي يوضح معاملات ارتباط بيرسون

جدول(11)

معاملات الارتباط الخطية لبيرسون بين الإفصاح المحاسبي ومؤشرات الأداء المالي

الإفصاح المحاسبي / مؤشرات الأداء المالي	معامل الارتباط	مستوى الدلالة
مؤشر الربحية	0.519	0.00
مؤشر مخاطر الاستثمار	0.445	0.00
مؤشر كفاية رأس المال	0.471	0.00
مؤشر السيولة	0.338	0.00
مؤشرات الأداء المالي ككل	0.551	0.00

من الجدول السابق يتضح وجود علاقة موجبة دالة إحصائيًا عند مستوى (0.01) بين الإفصاح المحاسبي بالبنوك التجارية ومؤشرات الأداء المالي (مؤشر الربحية، مؤشر مخاطر الاستثمار، مؤشر كفاية رأس المال، مؤشر السيولة)

وبالتالي يتم قبول الفرض الخامس الذي ينص على أنه " توجد علاقة ارتباطية موجبة بين الإفصاح المحاسبي ومؤشرات الأداء المالي بالبنوك التجارية ".

6. نتائج الفرض السادس: لا توجد فروق ذات دلالة إحصائية في تطبيق المحاسبة عن القيمة العادلة بين العاملين بالبنوك التجارية المصرية طبقاً لخصائصهم الديموجرافية (المؤهل العلمي- سنوات الخبرة).

(1) بالنسبة للمؤهل العلمي :

للتحقق من صحة هذا الفرض تم استخدام اختبار "ت" للمجموعات المستقلة Independent Samples t-test باستخدام برنامج SPSS V.26 ، لحساب دلالة

الفروق بين العاملين بالبنوك التجارية فيما يتعلق بتطبيق المحاسبة عن القيمة العادلة ببعديها طبقًا لمتغير المؤهل العلمي (بكاوريوس / دراسات وماجستير ودكتوراة) ، ويوضح جدول (12) ذلك .

جدول (12)

دلالة الفروق بين العاملين بالبنوك التجارية فيما يتعلق بتطبيق المحاسبة عن القيمة العادلة ببعديها طبقًا لمتغير المؤهل العلمي

أبعاد المسؤولية الاجتماعية	النوع	العدد	المتوسط	الانحراف المعياري	درجة الحرية	قيمة "ت"	مستوى الدلالة
القياس المحاسبي	بكاوريوس	154	36.76	6.08	254	0.22	غير دالة
	دراسات وماجستير ودكتوراة	102	36.92	5.2			
الإفصاح المحاسبي	بكاوريوس	154	36.68	5.61	254	0.69	غير دالة
	دراسات وماجستير ودكتوراة	102	37.17	5.43			

ومن جدول (12) نلاحظ أنه لا توجد فروق ذات دلالة إحصائية تغزى لمتغير المؤهل العلمي (بكاوريوس / دراسات وماجستير ودكتوراة) ، وبناء عليه نقبل الفرضية الصفرية **لا توجد فروق ذات دلالة إحصائية في تطبيق المحاسبة عن القيمة العادلة بين العاملين بالبنوك التجارية لمتغير المؤهل العلمي (بكاوريوس / دراسات وماجستير ودكتوراة)** .

(2) بالنسبة لسنوات الخبرة :

وللتحقق من وجود دلالات إحصائية لاستجابات أفراد عينة الدراسة من العاملين بالبنوك التجارية لتطبيق المحاسبة عن القيمة العادلة تبعاً لمتغير سنوات الخبرة (أقل من 10 سنوات ، من 10 لأقل من 20 سنة ، 20 سنة فأكثر)، تم استخدام تحليل التباين الأحادي One Way Anova ، كما يوضحه الجدول الآتي :

جدول (13)
نتائج تحليل التباين الآحادي لتطبيق المحاسبة عن القيمة العادلة تبعاً لمتغير سنوات الخبرة (أقل من 10 سنوات ، من 10 لأقل من 20 سنة ، 20 سنة فأكثر)

أبعاد المسؤولية الاجتماعية	مصدر التباين	درجات الحرية	مجموع المربعات	متوسط المربعات	قيمة ف	مستوى الدلالة
القياس المحاسبي	بين المجموعات	2	310.49	155.24		
	داخل المجموعات	253	8091.94	31.98	4.85	دالة عند مستوى 0.01
	المجموع الكلي	255	8402.43			
الإفصاح المحاسبي	بين المجموعات	2	45.76	22.88	0.745	غير دالة إحصائيًا
	داخل المجموعات	253	7770.72	30.71		
	المجموع الكلي	255	7816.48			

من الجدول السابق يتضح عدم وجود فروق دالة إحصائياً بين متوسطات استجابات أفراد عينة الدراسة من العاملين بالبنوك التجارية في بعد الإفصاح المحاسبي تبعاً لمتغير سنوات الخبرة (أقل من 10 سنوات، من 10 لأقل من 20 سنة، 20 سنة فأكثر).

بينما توجد فروق دالة إحصائياً عند مستوى دلالة (0,01) بين متوسطات استجابات أفراد عينة الدراسة من العاملين بالبنوك التجارية تبعاً لمتغير سنوات (أقل من 10 سنوات، من 10 لأقل من 20 سنة، 20 سنة فأكثر). في بُعد القياس المحاسبي.

7. نتائج الفرض السابع يوجد أثر ذو دلالة إحصائية بين تطبيق المحاسبة عن القيمة العادلة في كفائه مؤشر الربحية بالبنوك التجارية المصرية.

للتحقق من صحة هذا الفرض تم استخدام تحليل الانحدار البسيط للتنبؤ كفائه مؤشر الربحية بالبنوك التجارية المصرية كمتغير تابع لدى عينة الدراسة من خلال تطبيق المحاسبة عن القيمة العادلة كمتغير مستقل، وجدول (14) يوضح ذلك.

جدول (14)
نتائج تحليل الانحدار البسيط لمؤشر الربحية كمتغير تابع وتطبيق المحاسبة عن القيمة العادلة كمتغير مستقل

المتغير المستقل	المتغير التابع	معامل الارتباط R	معامل التفسير R^2	قيمة F	معامل الانحدار B	معامل الانحدار المعياري Beta	المقدار الثابت	قيمة "ت"
تطبيق المحاسبة عن القيمة العادلة	مؤشر الربحية	0.602	0.362	*144.25 *	0.585	0.602	26.89	12.01 **

حيث ن= 256، ** دالة عند مستوى (0.01)

تكشف نتائج تحليل الانحدار عن تحقق الفرض، حيث تشير النتائج إلى:

- أن درجات تطبيق المحاسبة عن القيمة العادلة كمتغير مستقل تسهم فى تباين المتغير التابع وهو مؤشر الربحية، حيث بلغ معامل الارتباط بينهما (0.602) وهذا يدل على وجود علاقة ارتباطية موجبة بين تطبيق المحاسبة عن القيمة العادلة ومؤشر الربحية ، وقد أحدث متغير تطبيق المحاسبة عن القيمة العادلة تباين قدره (0.362) وذلك بنسبة (36.2%) من تباين المتغير التابع وهو الربحية ، وهذا يدل على أن (36.2%) من التباين فى درجات مؤشر الربحية ترجع إلى التباين فى درجات تطبيق المحاسبة عن القيمة العادلة ، وقد بلغت قيمة النسبة الفائية لهذا الارتباط (144.25) وهى دالة عند مستوى (0.01)، وهذا يدل على أنه يمكن لدرجات تطبيق المحاسبة عن القيمة العادلة فى التنبؤ بالدرجات فى مؤشر الربحية، وتكون طبيعة المعادلة الانحدارية الدالة على التنبؤ كالآتي:

المتغير التابع = قيمة الثابت + معامل الانحدار × المتغير المستقل

مؤشر الربحية = 26.89+ 0.585× تطبيق المحاسبة عن القيمة العادلة

وتدل النتيجة السابقة على أن الزيادة فى تطبيق المحاسبة عن القيمة العادلة تؤدي إلى الزيادة في مؤشر الربحية.

8. نتائج الفرض الثامن يوجد أثر ذو دلالة إحصائية بين تطبيق المحاسبة عن القيمة العادلة في كفائه مؤشر مخاطر الاستثمار بالبنوك التجارية المصرية.

للتحقق من صحة هذا الفرض تم استخدام تحليل الانحدار البسيط للتنبؤ كفائه مؤشر مخاطر الاستثمار بالبنوك التجارية المصرية كمتغير تابع لدى عينة الدراسة من خلال تطبيق المحاسبة عن القيمة العادلة كمتغير مستقل، وجدول (15) يوضح ذلك.

جدول (15)

نتائج تحليل الانحدار البسيط لمؤشر مخاطر الاستثمار كمتغير تابع وتطبيق المحاسبة عن القيمة العادلة كمتغير مستقل

المتغير المستقل	المتغير التابع	معامل الارتباط R	معامل التفسير R^2	قيمة F	معامل الانحدار B	معامل الانحدار المعياري Beta	المقدار الثابت	قيمة "ت"
تطبيق المحاسبة عن القيمة العادلة	مخاطر الاستثمار	0.556	0.309	**113.6	0.174	0.556	5.08	*10.66 *

حيث ن= 256، ** دالة عند مستوى (0.01)

تكشف نتائج تحليل الانحدار عن تحقق الفرض، حيث تشير النتائج إلى:

- أن درجات تطبيق المحاسبة عن القيمة العادلة كمتغير مستقل تسهم فى تباين المتغير التابع وهو مؤشر مخاطر الاستثمار ، حيث بلغ معامل الارتباط بينهما (0.556) وهذا يدل على وجود علاقة ارتباطية موجبة بين تطبيق المحاسبة عن القيمة العادلة ومؤشر مخاطر الاستثمار ، وقد أحدث متغير تطبيق المحاسبة عن القيمة العادلة تباين قدره (0.309) وذلك بنسبة (30.9%) من تباين المتغير التابع وهو مخاطر الاستثمار ، وهذا يدل على أن (30.9%) من التباين فى درجات مؤشر مخاطر الاستثمار ترجع إلى التباين فى درجات تطبيق المحاسبة عن القيمة العادلة ، وقد بلغت قيمة النسبة الفائية لهذا الارتباط (113.6) وهى دالة عند مستوى (0.01)، وهذا يدل على أنه

يمكن لدرجات تطبيق المحاسبة عن القيمة العادلة فى التنبؤ بالدرجات فى مؤشر مخاطر الاستثمار ، وتكون طبيعة المعادلة الانحدارية الدالة على التنبؤ كالآتي:

المتغير التابع = قيمة الثابت + معامل الانحدار × المتغير المستقل

مؤشر مخاطر الاستثمار = 5.08+ 0.174× تطبيق المحاسبة عن القيمة العادلة

وتدل النتيجة السابقة على أن الزيادة فى تطبيق المحاسبة عن القيمة العادلة تؤدي إلى الزيادة فى مؤشر مخاطر الاستثمار.

9. نتائج الفرض التاسع يوجد أثر دلالة إحصائية بين تطبيق المحاسبة عن القيمة العادلة في كفائه مؤشر كفاية رأس المال بالبنوك التجارية المصرية.

للتحقق من صحة هذا الفرض تم استخدام تحليل الانحدار البسيط للتنبؤ كفائه مؤشر كفاية رأس المال بالبنوك التجارية المصرية كمتغير تابع لدى عينة الدراسة من خلال تطبيق المحاسبة عن القيمة العادلة كمتغير مستقل، وجدول (16) يوضح ذلك.

جدول (16)

نتائج تحليل الانحدار البسيط لمؤشر كفاية رأس المال كمتغير تابع وتطبيق المحاسبة عن القيمة العادلة كمتغير مستقل

المتغير المستقل	المتغير التابع	معامل الارتباط R	معامل التفسير R^2	قيمة F	معامل الانحدار B	معامل الانحدار المعياري Beta	المقدار الثابت	قيمة "ت"
تطبيق المحاسبة عن القيمة العادلة	مؤشر كفاية رأس المال	0.421	0.177	54.7	0.121	0.421	9.34	7.39

حيث ن= 256 ، ** دالة عند مستوى (0.01)

تكشف نتائج تحليل الانحدار عن تحقق الفرض ، حيث تشير النتائج إلى:

- أن درجات تطبيق المحاسبة عن القيمة العادلة كمتغير مستقل تسهم فى تباين المتغير التابع وهو مؤشر كفاية رأس المال ، حيث بلغ معامل الارتباط بينهما (0.421) وهذا يدل على وجود علاقة ارتباطية موجبة بين تطبيق المحاسبة عن القيمة العادلة ومؤشر كفاية رأس المال ، وقد أحدث متغير تطبيق المحاسبة عن القيمة العادلة تباين قدره (0.177) وذلك بنسبة (17.7%) من تباين المتغير التابع وهو كفاية رأس المال ،

وهذا يدل على أن (17.7%) من التباين فى درجات مؤشر كفاية رأس المال ترجع إلى التباين فى درجات تطبيق المحاسبة عن القيمة العادلة ، وقد بلغت قيمة النسبة الفائية لهذا الارتباط (54.7) وهى دالة عند مستوى (0.01)، وهذا يدل على أنه يمكن لدرجات تطبيق المحاسبة عن القيمة العادلة فى التنبؤ بالدرجات فى مؤشر كفاية رأس المال ، وتكون طبيعة المعادلة الانحدارية الدالة على التنبؤ كالآتي:

المتغير التابع = قيمة الثابت + معامل الانحدار × المتغير المستقل

مؤشر كفاية رأس المال = 9.43 + 0.121× تطبيق المحاسبة عن القيمة العادلة

وتدل النتيجة السابقة على أن الزيادة فى تطبيق المحاسبة عن القيمة العادلة تؤدي إلى الزيادة في مؤشر كفاية رأس المال.

10- **نتائج الفرض العاشر: يوجد أثر ذو دلالة إحصائية بين تطبيق المحاسبة عن القيمة العادلة في كفائه مؤشر السيولة بالبنوك التجارية المصرية .**

للتحقق من صحة هذا الفرض تم استخدام تحليل الانحدار البسيط للتنبؤ كفائه مؤشر السيولة بالبنوك التجارية المصرية كمتغير تابع لدى عينة الدراسة من خلال تطبيق المحاسبة عن القيمة العادلة كمتغير مستقل، وجدول (17) يوضح ذلك .

جدول (17)

نتائج تحليل الانحدار البسيط لمؤشر السيولة كمتغير تابع وتطبيق المحاسبة عن القيمة العادلة كمتغير مستقل

المتغير المستقل	المتغير التابع	معامل الارتباط R	معامل التفسير R^2	قيمة F	معامل الانحدار B	معامل الانحدار المعياري Beta	المقدار الثابت	قيمة "ت"
تطبيق المحاسبة عن القيمة العادلة	مؤشر السيولة	0.528	0.279	**98.42	0.153	0.528	5.87	**9.9

حيث ن= 256، ** دالة عند مستوى (0.01)

تكشف نتائج تحليل الانحدار عن تحقق الفرض، حيث تشير النتائج إلى:

- أن درجات تطبيق المحاسبة عن القيمة العادلة كمتغير مستقل تسهم فى تباين المتغير التابع وهو مؤشر السيولة ، حيث بلغ معامل الارتباط بينهما (0.528) وهذا يدل على وجود علاقة ارتباطية موجبة بين تطبيق المحاسبة عن القيمة العادلة ومؤشر السيولة ، وقد أحدث متغير تطبيق المحاسبة عن القيمة العادلة تباين قدره (0.279) وذلك بنسبة (27.9%) من تباين المتغير التابع وهو السيولة ، وهذا يدل على أن (27.9%) من التباين فى درجات مؤشر السيولة ترجع إلى التباين فى درجات تطبيق المحاسبة عن القيمة العادلة ، وقد بلغت قيمة النسبة الفائية لهذا الارتباط (98.42) وهى دالة عند مستوى (0.01)، وهذا يدل على أنه يمكن لدرجات تطبيق المحاسبة عن القيمة العادلة فى التنبؤ بالدرجات فى مؤشر السيولة ، وتكون طبيعة المعادلة الانحدارية الدالة على التنبؤ كالآتي:

المتغير التابع = قيمة الثابت + معامل الانحدار × المتغير المستقل

مؤشر السيولة = 5.87+ 0.153× تطبيق المحاسبة عن القيمة العادلة

وتدل النتيجة السابقة على أن الزيادة فى تطبيق المحاسبة عن القيمة العادلة تؤدي إلى الزيادة فى مؤشر السيولة.

نتائج وتوصيات البحث:

اولاً: نتائج البحث

1. القياس على أساس القيمة العادلة بالبنوك التجارية يؤدي إلى توفر مؤشرات مالية تعكس الواقع الفعلي، ويزيد من شفافيتها وفعاليتها في تقديم المعلومات المناسبة لمستخدمي المعلومات المالية في ترشيد إتخاذ القرارات.
2. هناك علاقة قوية بين تطبيق المحاسبة عن القيمة العادلة بالبنوك التجارية وبين جودة مؤشرات الاداء المالي لها .
3. تطبيق البنوك التجارية لمفهوم المحاسبة عن القيمة العادلة يؤدي الى زيادة دقة حساب مؤشر الربحية لمعاملتها المالية .

4. تطبيق البنوك التجارية لمفهوم المحاسبة عن القيمة العادلة يؤدي الى زيادة دقة حساب مؤشر السيولة لمعاملتها المالية .
5. تطبيق البنوك التجارية لمفهوم المحاسبة عن القيمة العادلة يؤدي الى زيادة دقة حساب مؤشر مخاطر الاستثمار لمعاملتها المالية.
6. تطبيق البنوك التجارية لمفهوم المحاسبة عن القيمة العادلة يؤدي الى زيادة دقة حساب مؤشر كفاية رأس المال لمعاملتها المالية.

ثانياً: توصيات البحث:

1. ضرورة التزام المتعاملين مع القطاع المصرفي في جمهورية مصر العربية بالاعتماد على القيمة العادلة في اتخاذ قراراتهم.
2. أهمية وضرورة تطبيق محاسبة القيمة العادلة كأساس لقياس مدى فاعلية مؤشرات الأداء الماليى في البنوك التجارية بجمهورية مصر العربية.
3. توفير الكوادر البشرية المؤهلة والمدربة لتطبيق ومراجعة القيمة العادلة بشكل سليم.
4. ضرورة قيام أقسام المحاسبة بالجامعات بتطوير المقررات الدراسية المحاسبية بتضمينها أحدث الأصدارات للمعايير، وتوفير إرشادات تفصيلية حول كيفية تطبيق هذه المعايير. وخاصة المتعلقة بالقيمة العادلة، مما يؤدي إلى توفير خريجين مؤهلين للتطبيق السليم لهذه المعايير.

المراجع باللغة العربية :

1. ابو نصار, محمد , وحميدات, جمعة ، معاير المحاسبة واالبالغ المالي الدولية, دار وائل للنشر، الطبعة الثالثة، عمان، الأردن ، 2017.
2. إبراهيم، فريد محرم فريد، "أثر الالتزام بقياس القيمة العادلة وفقًا لمتطلبات معايير على الخصائص الموضوعية النوعية للمعلومات المحاسبية بهدف تحسين (IAS, IFRS) المحاسبة جودة التقارير المالية" –دراسة ميدانية، مجلة الدراسات والبحوث التجارية، كلية التجارة وإدارة الاعمال، جامعة حلوان، السنة الثالثة والثالثون العدد الأول. 2013.
3. احمد، عماد محمد رياض ، "دور المحاسبة عن اقيمة العادلة في تعزيز المحتوى الاخباري للقوائم المالية وتاثيرها على الأسعار و العوائد السوقية للاسهم : دراسة اختبارية على الشركات

المقيدة في سوق الأسهم السعودي " مجلة الفكر المحاسبي ، قسم المحاسبة والمراجعة ، كلية التجارة ، جامعة عين شمس ، المجلد 23 العدد 2 ، 2019 .
4. الشطناوي، حسن محمود، " أثر تطبيق محاسبة القيمة العادلة على قيمة وأداء البنوك التجارية الأردنية: دراسة تطبيقية " مجلة الفكر المحاسبي، قسم المحاسبة والمراجعة، كلية التجارة، جامعة عين شمس، المجلد 22 العدد 2، 2018.
5. العودات، أنس ابراهيم سالم، أثر اإلفصاح عن المسؤولية اإلجتماعية على القيمة السوقية للبنوك التجارية الأردنية وفقاً لنموذج Tobin'sQ ، دراسة إختبارية على البنوك التجارية االردنية 2009 – 2014، رسالة ماجستير غير منشورة، جامعة الشرق الأوسط، 2015.
6. حسونة، عبد الشافي ممدوح عبد الستار، " آثر القياس المحاسبي لعمليات التوريق بالقيمة العادلة على جودة التقارير المالية ـ دراسة ميدانية على البنوك التدارية المصرية " مجلة الدراسات التجارية المعاصرة، كلية التجارة ـ جامعة كفر الشيخ، العدد 9، يناير 2020.
7. راوى، حاتم عبد الفتاح، ونوفل، جمال عبد الحميد شحاته، أثر المحاسبة عن القيمة العادلة للأصول على الأداء المالى لشركة بالم هيلز للتطوير العقاري (دراسة حالة)، المجلة العلمية للبحوث التجارية ـ كلية التجارة ـ جامعة المنوفية، المجلد 45، العدد الثاني، ابريل 2022.
8. سايب، رامي، " نموذج التكلفة التاريخية ومحاسبة القيمة العادلة وعلاقتها بالخصائص الأساسية للمعلومة المالية المفيدة: من وجهة نظر مجلس المعايير المحاسبية الدولية IASB، مجلة الددرسات المالية والمحاسبية والإدارية ـ جامعة العربى بن مهيدي أم البواقي، مجلد 6 العدد 4، 2019.
9. سعبري، إبراهيم عبد موسى، ومردان، زيد عائد، القيمة العادلة وتأثير استعمالها في مؤشرات الأداء المالي في المصارف العراقية، مجلة الغري للعلوم الأقتصادية، المجلد 8 العدد 25 الكوفة، 2012.
10. عبد الباقي، حسين سيد حسن، دور المراجع الخارجي في تأكيد تقديرات القيمة العادلة ة في البيئة المصرية "دراسة ميدانية"، مجلة الفكر المحاسبي، قسم المحاسبة والمراجعة، كلية التجارة، جامعة عين شمس، المجلد 22، 2018.
11. عبد الفتاح، سيد عبد الفتاح سيد، نورهان صبحي محمد، ياسر زكريا، " قياس الاستثمارات بالقيمة العاجلة واثرها على الملاءة المالية في شركات التأمين مع دراسة تطبيقية "، مجلة الدراسات التجارية المعاصرة، كلية التجارة، جامعة كفر الشيخ، المجلد 5 ، العدد 8 ، ديسمبر 2019.

12. فلـة، حمـدي، " تـأثير تطبيـق محاسـبة القيمـة العادلـة عمـى المؤشـرات الماليـة فـي المؤسسـة الأقتصـادية - دراسـة حالـة مؤسسـة الكوابـل –بسـكرة"، رسـالة دكتـوراه غبـر منشـورة، جامعـة محمد خيضر– الجزائر، 2017.
13. وزارة الأسـتثمار، قـرار وزيـر االسـتثمار رقـم (166) لسـنة 2008 بشـأن معـايير المراجعـة المصرية.
14. وزارة الأسـتثمار، قـرار وزيـر االسـتثمار رقـم (110) لسـنة 2015 بشـأن معـايير المراجعـة المصرية.

المراجع باللغة الانجليزية:

1. A Critical Review, Australian Accounting Review No. 78 Vol. 26 Issue 3,2016.
2. Appah, Ebimobowei & Ogiriki, Tonye, Fair Value Accounting & Challenges of Audit Practice in Nigeria , Research Journal of Finance and Accounting, Vol.9, No.14, 2018 .
3. Beng Wee Goh, Dan Li, Jeffrey Ng and KevinOw Yong, "Market pricing of banks' fair value assets reported under SFAS 157 since the 2008 financial crisis ", Journal of Accounting and Public Policy Vol.34 Issue(2), 2015.
4. 5.In Function of Achievement the Objectives of Financial Statement Users, Management and Entrepreneurship, Eurasian Studies in Business and Economics 5, 2017.
6. International accounting Standards Board (IASB) International Financial Reporting Standard (IFRS), IFRS. 13, Fair value Measurement, December 2012, Paras. 16, 19. 17.
7. International accounting Standards Board (IASB) International Financial Reporting Standard (IFRS), IFRS. 13, Fair value Measurement, December 2012.
8. Kulikova, L.I., Samitova, A.R. and Aletkin, P.A. Investment property measurement at fair value in the financial statements, Mediterranean Journal of Social Sciences, 6(1), 2015.

9. L. Malone et al., IFRS non-GAAP earnings disclosures and fair value
24. Leonard et al., Fair Value Measurement versus Historical Cost Accounting: A Comparative Effect on Firms‟ Performance in Nigeria, Research Journal of Finance and Accounting, Vol.9, No.10, 2018.
10. M. Reaah & Sohaimat, The Relationship between Adoption of Fair Value Accounting Standards and Changes in Stock Prices, Research Journal of Finance and Accounting, Vol.7, No.12, 2016.
11. 12. Oyebisi et al., Fair value measurement (IFRS13) and investing decision: The stand point of accounting 14 academics and auditors in Lagos and Ogun state, Nigeria, Academy of Accounting and Financial Studies Journal, Volume 22, Issue 1, 2018.
13. Singh, J.P. and Doliya, P., On the audit of fair value measurements, Economic Horizons, 17 (1), 2015.